مصادر البحث العلمي بمنظار الغرب المتقدم في عصر العولمة!  
  
د. وليد أحمد السيد  
دكتوراة في فلسفة العمارة – جامعة لندن  
مدير مجموعة لونارد ودار معمار  
sayedw03@yahoo.co.uk   
  
لا يختلف اثنان اليوم على تفجر مصادر العلم والمعرفة بشكل غير مسبوق في العالم اليوم – وتحديدا منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي مع تفجر عولمة الإتصالات, والإنترنت! هذه الثورة غير المسبوقة في التاريخ البشري كله وضعت الآليات التقليدية في تداول العلوم والمعارف في زاوية حرجة وضيقة مع تنامي العالم الإفتراضي والشبكة العنكبوتية ومنتديات الفكر الإلكتروني بما حجّم بدرجة كبيرة التداول "الورقي" التقليدي المعهود منذ فجر التاريخ وحتى نهاية الثمانينيات, وبما قدم مفهوما جديدا لفكرة القلم في الآية الكريمة:"ن, والقلم وما يسطرون" وفتحت العقل البشري على نوافذ جديدة لتداول الأفكار بسرعة الضوء بين ستة بلايين كائن بشري يسكنون هذا الكوكب الذي بدا يتضاءل باطراد.  
  
ومقابل هذه المقدمة العامة, فقد أحدثت هذه الثورة التكنولوجية ثورة مماثلة في طرق ومنهجيات وأساليب البحث العلمي والأكاديمي في الغرب المتقدم, اعتمادا على اتساع طرق المعرفة ومصادرها. وقبل أن نتطرق للمنظور الغربي دعونا نستعرض المفهوم التقليدي الكلاسيكي الجامد للبحث العلمي, والذي يبدو أنه ما زال حيا, وبه رمق من حياة, في بعض معاهد العالم العربي بعد أن لفظ أنفاسه الأخيرة في معاهد الغرب تاركا المجال لثورة علمية غير مسبوقة.  
  
مفهوم البحث العلمي الكلاسيكي, كمباحث أطروحات الماجستير مثلا, والتي جرت وتجري في العالم العربي, اعتمدت على مراجعات أدبيات المبحث ذاته بالرجوع للمصادر المتوفرة, الشحيحة والنادرة في نفس المبحث, ومحاولة الطالب أو الطالبة لتكوين فرضية أساسية للأطروحة لدحضها أو إثباتها. هذا كلام سليم وسائد. وفي تلك الفترة, تاريخيا أي قبل عشرين عاما, كانت المشكلة الأساسية والتي حفلت بها معظم الأطروحات في مقدماتها هي تقرير "معوقات ومشكلات البحث" والتي تلخصت معظمها في شح المعلومات المتوفرة وقلة المراجع العلمية التي تفيد الباحث وموضوعه. مع تنامي عولمة الإتصالات وتسارع وتيرة المعرفة اليوم, انقلب الحال رأسا على عقب, وأصبح إتمام أطروحة وبحث ما من الصعوبة ليس "لقلة" المراجع, ولكن وللمفارقة "لكثرتها" بشكل يصعب متابعته. فالعلم والمعرفة تتمددان باطراد هائل, بحيث يخرج إلى حيز النور يوميا أعداد هائلة من المؤلفات في المجالات العلمية والأدبية والفنية وتتبلور للحياة ما لا يحصى من الأفكار والأطروحات والنظريات ونقد النظريات, وبحيث أصبح "زمن حياة" النظرية أقصر بكثير من مثيلاتها قبل تسعينيات القرن الماضي. وأصبح إتمام بعض الأطروحات في بعض التخصصات وللمفارقة "شبه مستحيل" تقريبا في عالم اليوم. فلنا أن نتخيل مثلا طالبا في جامعة ما يحضر أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية مثلا تستغرق ما معدله ثلاث إلى خمس سنوات. في الماضي كان معدل الإنتاج المعرفي "متواضعا" بدرجة كبيرة مقارنة بحجم الإنتاج المعرفي والفكري, لأطروحات محكمة وغير محكمة ونشرات ودوريات وأخبار, وأخيرا حجم التغيرات الفيزيائية التي تجري على الواقع بحيث يمكن أن تتغير الخريطة السياسية, وربما الطبيعية للمنطقة والإقليم بكامله. ومن هنا فبين الوقت الذي يقوم الطالب بكتابة نتائج أطروحته وبين تحديد موعد مناقشتها والذي قد يمتد لبضعة أشهر, وحتى موعد مناقشتها يكون العالم قد اتخذ شكلا جديدا بحيث قد تصبح الكثير من مراجعه قديمة, وبعض الأطروحات بها منسوخة, وبعض الدول قد محيت عن ظهر البسيطة. وهي مشكلة واجهت الكثير من الباحثين, وقد أثارها مشرف أطروحة كاتب هذه السطور للدكتوراة بجامعة لندن في مرحلة أولية أثناء إعداد المسودة الأولى, حيث قال:" يكفي لأحد المناقشين أن يطبع اليوم بضع كلمات على محرك البحث على الإنترنت لموضع بحث خاص ضمن أطروحتك ليحصل على سيل جارف من المراجع التي ربما تكون ذكرتها أو طبعت حديثا وصدرت أثناء تعيين أسماء الممتحنين فقط"! فما هو الحل, وكيف حل العالم المتقدم هذه المعضلة التي قدمتها عولمة الإتصالات؟ هل نقف مكتوفي الأيدي, أم هل على الطالب الباحث أن يلم بجميع ما سبقه وما يطبع من أدبيات في الموضوع, وهي مهمة باتت شبه مستحيلة! فما هو الحل دام فضلكم؟  
  
قبل أن نتطرق للإجابة كما قدمها لنا البحث العلمي الغربي المتقدم, دعونا نناقش بعجالة مصادر المعرفة التقليدية والمحدثة, وهي تمثلت تقليديا في الكتب المطبوعة والمجلات المتخصصة تقريبا, وبعد عصر العولمة, تطورت لتشمل المنتديات الثقافية الإفتراضية والمواقع المتخصصة. المصادر التقليدية وبخاصة الكتب والمجلات اعتمدت المعرفة فيها على التخصص والتحكيم وما تزال هي الطريقة المعتمدة لتمحيص وتمرير الأفكار العلمية اعتمادا على آراء متخصصين في ذات المجال كوسيلة لإعطائها شرعية وقبولا في أوساطها المعرفية. هذا كلام صحيح تماما ولا يختلف عليه اثنان. لكن هناك تفصيلة استثنائية بسيطة, وهي أن هناك تمييزا بين أبحاث العلوم البحتة كالرياضيات والفيزياء مثلا, وبين الأبحاث الأكاديمية في علوم تطبيقية أو ما يعتمد الأدب والمعارف "المعيارية" التي تحفل بالأطروحات الخلافية ومنها ما هو مزيج من الفن والعلم كالعمارة مثلا حيث تخضع نتائجها وأطروحاتها لآراء "نسبية" لا مطلقة. ففي الرياضيات مثلا, لا يختلف اثنان على أن الواحد زائد واحد يساوي اثنان, بينما في العمارة وأبحاثها قلّما يتفق اثنان على نتيجة بحث واحد, بما يعني أن عملية تحكيمها في مجلة ما كانت "معيارية ونسبية" أو (subjective) لدرجة معينة, وما تم إجازته من فريق تحكيم معين قد يتم الخلاف عليه من فريق آخر. ومن هنا فكثيرا ما يدور في العالم العربي, والغربي أيضا, أن يجتهد مشرف الأطروحة – وبخاصة في الأطروحات غير العلمية تحديدا وبخاصة العمارة وما يستند لأطروحات نظرية جدلية وغير ثابته كعلوم الإجتماع وسواها – كثيرا ما يجتهد, ويجهد, مشرف الأطروحة والباحث في تعيين لجنة مناقشة "متعاطفة" نوعا ما مع الأطروحة العامة للبحث, أو في أحيان أخرى يتم تجنب المناقشين المعروف عنهم تحيزهم ضد أطروحة البحث خشية ما لا تحمد عقباه. وهذا كله يتم في عملية تقييم الأبحاث الأكاديمية للطلبة والبحوث التي تعتمد منهجيات غير "تجريبية" مختبرية يجعلها كلها "معيارية" نسبية بنتائجها.  
  
واعتمادا على ما سبق, فنتائج الأبحاث والأوراق المحكمة, والكتب المنشورة, والأطروحات الأكاديمية هي محكومة وبأطروحاتها العامة والخاصة بمحدودية "زمنية" وظرفية ما لم يتم نسخها بمبحث آخر. فنتائجها ليست مطلقة الشرعية لكونها "أجيزت", لكنها طبعا لها أفضلية على غيرها من الأطروحات التي لم يتم تحكيمها والتي يمكن أن يتم تداولها بمصادر معرفية تقليدية أو حديثة, مما سنناقش بعضه بمعرض حديثنا تاليا. ولكن في نفس الوقت فبعض هذه الدراسات والأبحاث قد يتم نسخها وتجاوزها تلقائيا وبعد مرور مجموعة من السنوات لتوفر أطروحات نظرية, بغض النظر عن آلية إنتاجها, أقوى منها تبطلها وتلغيها. فمعنى أن كتابا أو بحثا تم تحكيمه قبل عشرين أو ثلاثين سنة لا يعني مطلقا صلاحية أفكاره العامة أو الخاصة للأبد, فمؤلفه ولجنة تحكيمه التي "أجازته" هم جميعا من البشر الذي يجتهد ويخطئ ويصيب, ولكل زمان دولة ورجال, وإلا لبقينا نحتكم لمجموعة من العلوم من كتب الأقدمين ولتحكّم في علومنا "الأموات" ولما كانت هناك حاجة للبحث ولا للتفكير, فكل ما تم اكتشافه قد تم فعلا على مستوى الأفكار الكلية والجزئية وليس هناك داع لأن نكلف أنفسنا اليوم عناء مراجعة وإعادة قراءة الأفكار العتيقة وتحليلها وتمحيصها! وللمفارقة فبعض النظريات, وحتى العلمية منها, تبطل "تلقائيا" وتسقط على الأرض كورقة التوت الجافة دون الحاجة حتى لتفنيدها لا بمقال صحفي ولا بحث محكّم, وتكفي "صورة" من الفضاء الخارجي لشكل الأرض لإبطال خرافة "إستواء الإرض" والتي سادت لقرون وعاشت كحقيقة في مهد البشرية وجهله العلمي! ولسنا بحاجة لا لمقدمات "كمقدمة ابن خلدون", ولا "سينية" البحتري أو "عينية الخنساء" لمراجعة الأدبيات السائدة "كقالب أكاديمي" جامد لوضع الأفكار في أطروحات علمية رصينة.

فالبحث العلمي الغربي تجاوز الكثير من التعقيدات التي ما زالت تخيم بظلالها على الكثير من معاهدنا العربية للأسف, ومنها تعقيدات التخصص, ومحددات الإبداع, وقوانين النقد, وما يؤخذ وما يرد, وسواها من الألقاب الفارغة والمضامين الخاوية لا لشيء سوى زيادة "تقنين القوانين", وإحكام الأقفال والمتاريس على عقول تم إغلاقها أصلا. ففي العالم المتقدم, يحصل العالم على درجة الأستاذية أو "بروفسور" وهو يحمل مؤهلا جامعيا هو "دبلوم" أحيانا, لكنه بالبحث العلمي الدؤوب يصل لهذه الرتبة, وأمثلة ذلك مشرف كاتب هذه السطور ومئات غيره, وقد قمت بمناقشة أطروحة دكتوراة العام الماضي لطالب كويتي بجامعة برايتون بانجلترا كممتحن خارجي, وكنت بالمراسلات أخاطب مشرفه بدكتور لأكتشف أنه لا يحمل سوى دبلوم. بينما في العالم العربي يفني الباحث عمره في مطاردة الألقاب الأكاديمية وتجد متخصصين لأكثر من عشرين سنة في مجال العمارة ويحملون الماجستير ويعملون "كمعيدين" غير محاضرين ولا يسمح لهم بإلقاء المحاضرات في بعض الجامعات العربية وينظر لهم كدرجة ثانية ضمن الهيئة التدريسية! هذا فضلا عن وهم "التخصص" وما يجوز لك وما لا يجوز لك أن تكتب وتعمل عقلك فيه, ولو كان هذا هو الحال لما تقدم الغرب خطوة واحدة في مجال البحث العلمي. أتدرون أن زها حديد هي متخصصة أصلا بالرياضيات؟ ولو عاشت في معهد أكاديمي عربي لعاشت وماتت مدرسة رياضيات ابتدائية في مدرسة نائية بالعراق! ومشرف كاتب هذه السطور متخصص "رياضيات على لغويات وألسنيات" لكنه أسس لنظرية فلسفية في التصميم الحضري وتخرج على يديه عشرات المعماريين, وأسس مؤسسة استشارية لبحوث التصميم الحضري والتخطيط بالإئتلاف مع جامعة لندن, والمفارقة أنه, كما روى لنا في إحدى المحاضرات, بدأ حياته المهنية بعد سن الأربعين حين كان يعمل موظفا عاديا في "جمعية المعماريين البريطانيين" أو (RIBA), وكتب مقالا صحفيا, غير محكم طبعا, بعنوان "مجتمع القرود" يصف فيه مجتمعات المعماريين, وترك على إثر هذا المقال, وانتقل بعدها للعمل في جامعة لندن وارتقى به الحال بجده وعمله الدؤوب حتى أصبح منظرا وفيلسوفا من ألمع الأسماء الأكاديمية في انجلترا قاطبة, وهو البروفسور (Bill Hillier). وفي الفترة التي أتم كاتب هذه السطور أطروحة الدكتوراة تحت إشرافه كان هو رئيس كلية بارتلت للعمارة للدراسات العليا مقابل أحد أبرز المعماريين اللامعين (Peter Cook) الذي كان رئيسا لقسم العمارة ما قبل التخرج للمرحلة الأولى. وبعد ذلك يسألونك لماذا هم عالم متقدم ونحن عالم سابع؟ أما عن مصادر المعرفة فحدث ولا حرج! فالكتب تؤلف في الغرب بناء على ملاحظة "ساذجة" أحيانا من طالب لم يفهم فكرة في مناقشة ما. وقد ذكر البروفيسور "هيلير" في كتابه المرجعي للنظرية التي أسسها لفهم "الحيز الفراغي الحضري" أن فكرة الكتاب والعمل على النظرية كان سببها طالب لم يفهم مقولة "لوكوربوزييه" الشهيرة:" البيت آلة للعيش فيها!" وأثناء مناقشة مشروعه, صاح الطالب:" لكنني كنت أظن أن المبنى هو الماكينة." فرد عليه مبرمج كمبيوتر كان ضمن المناقشة:" أنت لم تفهم مقولة لوكوربوزييه جيدا, المبنى ليس هو الماكينة, "الحيز الفراغي" هو الماكينة" (you did not understand, the building is not the machine, SPACE IS THE MACHINE!)! والمقطع الأخير من الجملة هو عنوان كتاب "بيل هيلير" الذي أصبح بمثابة "قاموس دراسة الحيز الفراغي الحضري" ومرجعا أساسيا لعشرات الأبحاث وأطروحات الدكتوراة لتحليل آلاف الحالات الدراسية من مختلف الثقافات والحضارات والأقاليم.   
  
ومن أبرز ميزات البحث العلمي الغربي, والتي تخلع لها القبعات احتراما هي "الأمانة العلمية", فهذا الحوار المذكور مع الطالب الذي لم يفهم مذكور على الصفحات الأولى من الكتاب لتفسير سبب اختيار الكتاب ونشوء النظرية – بناء على فهم خاطئ لطالب في المرحلة الأساسية من دراسته المعمارية! وكان لكاتب هذه السطور مع هذا الرجل العبقري حادثة مماثلة, لو حصلت في أي معهد عربي لمرت مرور الكرام. فأثناء تحليل أحد بيوت تونس, اعتمادا على دراسة (Revault) بالمناسبة وليس كتاب بسيم حكيم, وضمن أربعة قوانين عرّفها "بيل هيلير" في كتابه اكتشف العبد الفقير كاتب هذه السطور حالة فريدة لأحد البيوت لا تنطبق على أي التعريفات التي أوجدها في كتابه المرجعي, وليس هذا فحسب, بل تقود لتعديل أساسي في القانون الثالث في كتابه, فقمت بمناقشتها مع المشرف البروفسور "بيل هيلير" ومرت هذه الحادثة وظننت كما سيحدث في عالمنا العربي الأكاديمي أنها مرت والسلام. لكنني فوجئت بعد فترة وإذ بمشرفي يراسلني عبر البريد الإلكتروني ويكتب لي:"هذه مساهمتك في نظرية (Space Syntax), ويرفق ورقة بحثية قام بكتابتها لتعديل التعريف الأساسي الثالث في كتابه ويذكرني بإسمي في تلك الورقة ويشير للمناقشة التي قادت لتعديل التعريف الأساسي في كتابه. (مرفقة أدناه بعد المقال – وهي ورقة علمية منشورة لا تستند لا لمراجعات ولا لأدبيات سائدة بل لملاحظة ومناقشة شفوية). وبالمقابل ومن علم كاتب هذه السطور, يقوم بعض الأكاديميين في العالم العربي بتوظيف طلبتهم لجمع معلومات والقيام بأبحاث في التخطيط وإجراء مسوحات ميدانية مضنية, كعبيد الفراعنة في بناء الأهرامات, وبعد عدة سنوات وبعد تخرج هؤلاء الطلبة وغياب الأضواء, وتأكد الأكاديمي "السارق" لمجهود غيره باختفاء آثار الجريمة وغياب الأنظار عنه, يقوم هذا الأكاديمي اللص بكتابة ورقة بحثية "محكّمة" ينال عليها رتبة أستاذ, ولا يكلف نفسه ذكر مجهود هؤلاء الطلبة أو دورهم – لتكون زيادة راتبه القائمة على هذه السرقات الأكاديمية هي "سحت"’ ويكون مأكله حرام ومشربه حرام فأنى يتقدم البحث العلمي بهذه النوايا الخبيثة؟ أما هؤلاء الغربيين فقد وصلت بهم "الأمانة العلمية" أن كتب البروفيسور "هيلير" في مقدمة كتابه "شكرا خاصا للّص" الذي سرق بيته ومعه الكمبيوتر الشخصي وجميع المعلومات الإلكترونية والأقراص الممغنطة أثناء كتابة المسودة الأولى من كتابه, بما أضطره لإعادة الكتابة من جديد’ مما – وبحسب كلمات "هيلير" أنقذه من نشر فصول "غير ناضجة" آنذاك!!  
  
العلم الغربي والبحث العلمي والأكاديمي وماكينة حضارته الجبارة قامت وتقوم على "الملاحظات" والتأملات وقصاصات الأفكار والمشاهدات اليومية التي يلتقطها العلماء والتي لا تجذب انتباه العامة من الناس رغم تكرارها. ولو سقطت "تفاحة نيوتن" على أكاديمي عربي جالس تحت شجرتها مستمتعا بأشعة الشمس لما أعارها انتباها ولأكتفى "بأكلها" ولأكل معها "رطل موز أيضا" أثناء قراءته "لورقة محكّمة" لن تغير من العالم شيئا والفيزياء كما غيّرت تفاحة نيوتن! وربما لو سقطت "مكتبة الجاحظ" على عالم غربي لحلّل أحد علماءهم هذا الحادثة ولخرج لنا بفتح علمي يقود لاكتشاف الإنترنت!! البحث العلمي العربي يعاني مشكلات أخلاقية, فضلا عن مشكلات فهم آليات ومنهجيات البحث, يضاف إليها تردي مدهش عن مواكبة تطورات العالم والعصر الذي نعيش فيه. ومن هنا فأجيال الطلبة تتخرج كتوابع ونسخ مكررة ومشوهة عن الأستاذ ولا تخرج عن فلكه! وكيف يمكن ذلك والتلقين والتلقيم هو السائد ولا يسمح للطلبة بإعمال العقل والنقد؟ وبمعرض الإصرار الأكاديمي العربي على التنطع والإغراق في التردي يحضرني مثل إنجليزي شائع يقول:"إنك تستطيع جلب الحصان لحوض الماء لكنك لن تستطيع إجباره على الشرب! والغرب الذي ما فتئنا نقدح به ليل نهار كان أقرب منا إلى تطبيق الحديث النبوي الشريف:"الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها أخذها", في الوقت الذي طفقنا نحن نبحث عن سطحيات الطريق المتعرج وكم يجب أن تكون سعته "أربعة أذرع أم سبعة" إعتمادا على فقه العمران, وما هو الحل حين تتلاصق البيوت ويفتح أحدهم ميزابه على باب جاره؟ الحل بالمنظور الغربي هو السجن! وانتهت المسألة نقطة آخر السطر.   
  
ويحضرني البروفسور محمد مكية, إذ قال للعبد الفقير كاتب هذه السطور, أنه - أي البروفسور مكية- وقبل أكثر من خمسين سنة في جامعة بغداد كان دؤوبا على زرع "عقيدة النقد" في عقول الطلبة, لدرجة أنه كان يطلب من الطلاب نقد أعمالهم أنفسهم نقدا ذاتيا, وبقدر ما ينقد الطالب عمله أكثر بقدر ما تزداد علامته! فالمهم هو أن يعرف الطالب أخطاءه ليتجنبها في المستقبل وليس معاقبته اليوم على محدودية علمه وخبرته مع ضيق الوقت. فضلا عن أن هذا المنهج ينمّي في عقل وضمير الطالب "عقيدة تمحيص الأفكار والنقد"! وهو أسلوب اتبعه معنا معالي الدكتور طالب الرفاعي أمين عام منظمة السياحة العالمية بإسبانيا حاليا, وزير السياحة بالأردن سابقا وأستاذ كاتب هذه السطور, حيث كان يجلس في مناقشات المشاريع ويلتفت لأحدنا للخلف بعد شرح الطالب لمشروعه ويطلب منا أن ننقد مشاريع بعضنا نقدا علميا! وأين هذا الفهم من معاهدنا العربية اليوم وبعد نصف قرن؟ لتجد اليوم من يطالعنا لتحجيم وسائل ومصادر المعرفة وتخريج أفواج جديدة لا تعمل عقولها "في الأفكار" بل تهتم بتلقي المعلومات ونسخها من مصادر "موثوقة" ومحكمة, بما يضع عقولهم على الأرفف, فالأفكار قد تم "تمحيصها" لهم من قبل لجان تحكيم وعليهم بالأخذ منها والإطمئنان أنها سليمة قد تم اختبارها لهم!!! والمفارقة أن الجيل السابق لنا, والذي خرّج العلوم والإجتهادات, وبخاصة في مصر العزيزة التي علّمت العالم العربي, كان جيلا ناقدا فلسفيا, ويحضرني في علوم الفقه والشريعة مثلا العلامة المرحوم الشيخ محمد متولي الشعراوي رحمه الله, والذي "أطرب" للإستماع لتفسيره القرآني اعتمادا على فهمه العميق للغة العربية, ويقال أنه رحمه الله لم يقرأ كتابا قط في العشرين سنة الأخيرة من حياته الحافلة. وهناك الشيخ عبد الحميد كشك, الذي أكرمه الله بفقد "حبيبته" لكنه علّم المبصرين, والسبب في هذا "الفيض العلمي" الرباني الفريد عند هؤلاء الأئمة ومن سبقهم أنهم تأسسوا في السنوات الست الأولى من حياتهم على "العلوم الأساسية" فأتموا حفظ القرآن الكريم والحديث الشريف وإتقان قواعد اللغة العربية في الكتاتيب على أيدي مشايخ لم تلوث الكتابات والكتب المبتدعة بصائرهم, وبعد تعلم "قواعد السباحة" الأساسية عندها يمكنك أن تطلق التلميذ ليغوص في أعماق المحيط ويعود لك بأثمن الدرر والجواهر. لكن ما يجري اليوم هو العكس, عند الباحثين الذين تأسسوا في السنوات الست الأولى من حياتهم على "ميكي ماوس", وهو أن الباحث ينهي حياته لاهثا وراء "كتابات في الفروع" واجتهادات "وتخبيصات" غير المتخصصين, وهو لم يتقن "فن العوم" بعد, وقد لا يحسن فن الكتابة أصلا فكيف لك أن تدعه يسبح في "شبر ماء" – سيغرق حتما! كيف لمن يرفع المفعول به وينصب الفاعل أن يغوص في أعماق تأويلات العلوم الشرعية؟ كيف سيفهم النص القرآني الفريد, سيعمد حتما "للمراجعات الأدبية" السائدة قبل عمل أي بحث, وهكذا تتخرج أفواج وأمم من الباحثين والطلبة في العالم العربي غير المؤهلة أو القادرة على الإستنتاج أو الإستنباط’ لأن أساتذتهم يوجهونهم نحو مزيد من القيود الفكرية في مصادر المعرفة تضيف لتقوقعهم الفكري وعدم قدرتهم على النقد قيودا أخرى لتصبح ليس فقط على عقولهم أقفال’ بل وأيضا "على قلوب أقفالها".  
  
وعودا لموضوعنا بعد هذه المنعطفات’ فهذه الأزمة في تتبع "سيل المعرفة الجارف" المتنامي يوما بعد يوم بما يجعل مراجعة الأدبيات السابقة مسألة شبه مستحيلة, تجاوزها البحث العلمي الغربي بمنهجية رصينة, يبدو أنها لم تجد طريقها لبعض معاهد العالم العربي التي تقدس مراجعة الأدبيات السابقة ونبش الكتب بما "يحجّر" عقول الطلبة العرب عن الإستنتاج ومناقشة الأفكار. فالبحث العلمي الغربي, يعتمد بشكل أساسي على مناقشة الأفكار لا على "مصادر" هذه الأفكار. فهناك أطروحات دكتوراة وماجستير تنتج يوميا في المعاهد الغربية وتعتمد في بعض مصادرها أحيانا على "مناقشات شفوية", أو مخطوطات قديمة, أو أبحاث ميدانية, أو إحصائيات بدوريات عادية, أو أخبار صحفية, أو استبيانات ميدانية, أو اعتمادا على "اسكتشات" ورسومات أولية. ما يهم في جمع هذه المواد الأولية "كخامات" أساسية للبحث وتكوين الفرضية والأطروحة هي عاملان أساسيان (يبدوان غائبان عن البحث العلمي العربي): الأول – هو مناقشة أولية مسهبة تصل لفصل كامل أو تكاد في آلية جمع المعلومات ومناقشة أهميتها للمبحث والمدى الذي ستسهم بشكلها الحالي في تكوين صورة متكاملة وشاملة تعطي للأطروحة عمقا وكيف ستسهم في الإجابة عن السؤالين العام والخاص للأطروحة. الثاني – هو عرض مختلف "الأفكار" السائدة المتوفرة بما يسمح به وقت وظرف الأطروحة ومناقشة وجهات النظر المختلفة والمتباينة وتحليلها تحليلا علميا منطقيا, وبشكل متسلسل خلال الأطروحة تسلسلا منطقيا كحبكة القصة وبتركيبة منهجية تعطي لكل بحث خصوصيته وتفرده بمقدماته ونتائجه. ومن هنا فالبحث العلمي الغربي الحديث يناقش "الفكرة" والفكرة المقابلة, ولا يعنى بمصادرها التي قد تكون أساسية أو ثانوية لكنه يعنى بمناقشة ظرفية مصادرها بما يعطي مقياسا على مدى محدودية البحث والباحث وقدراته, فليست نتيجة أي بحث في العالم برمته مطلقة مهما كان صاحبها عبقريا! ففوق كل ذي علم عليم! والعلوم والأبحاث تتراكب وتتراكم نتائجها وينسخ (بمعنى يبطل) أحدها الآخر أو يدعمه (هذا في المنظور الغربي). أما في المنظور العربي, فينسخ أحدها الآخر "نسخا", بمعنى أنه يصبح نسخة مكررة ومشوهة مما سبقه واعتمد عليه كمرجع مقدس – لأنه مرجع محكّم!   
وقد اعتمدت بعض الأطروحات الرصينة بجامعة لندن على "نقاش شفوي" بين أحد الباحثين في العمارة وبين مشرفه, كما تتم الرجوع لمعلومات مصدرها الإنترنت, وبناء على هذه المدخلات الجديدة فمنشورات الجامعات الغربية فيما يخص تسمية المراجع (citation) في الأبحاث المعتمدة للتحكيم, ومثالها جامعة كاليفورنيا, تحدد من خلال منشوراتها الموزعة (APA citation) بوضوح المصادر التي يمكن الرجوع لها وكيفية كتابة كل مرجع منها اعتماد على مصادرها. (انظر الوثيقة المرفقة) وهذه المصادر تتنوع بين الدوريات والمجلات (المحكمة وغير المحكمة) والصحف, اعتمادا على مؤلف واحد أو أكثر, بالإضافة لكيفية الإقتباس من مراجعات الكتب وهذه يمكن الحصول عليها غالبا من الصحف والمنشورات الدورية, والصحف اليومية والكتب والتقارير أو ملفات الحكومات السرية التي يسمح بتداولها بعد أربعين عاما, والمعلومات المسجلة على أشرطة الفيديو أو الأرشيفات المحفوظة, وأية معلومات أو أفكار يتم الحصول عليها من الإنترنت سواء كان كاتبها معروفا أم مجهولا وكيفية توثيق كل منها في قائمة المراجع.   
  
يضاف إلى ما سبق نقطة أساسية, وهي أن الكثير من العلوم والمباحث والمعارف أصبحت تتم إعادة إنتاجها بأكثر من مصدر ووسيلة, بما أصبح يحتم ضرورة توسيع طرق الرجوع إليها وهو ما تنبهت له الكثير من المؤسسات والأكاديميات الغربية بما طور أساليب التوثيق كما تم بيانه أعلاه. ومن ناحية ثانية, فبتوسع مساحة النشر الإلكتروني وتقلص النشر الورقي, بات من الضرورة التكيف مع هذا الطارئ الجديد – الإنترنت, وهو مساحة هائلة تكاد تقضي على وسيلة النشر الكلاسيكية "الكتب", حيث يمكن الحصول اليوم على أطروحات ماجستير ودكتوراة غير منشورة وتداولها بين شرق العالم وغربه. ومن ناحية أخرى, فقد توسعت مساحات ومنتديات ثقافية لم تكن موجودة قبل عقد واحد فقط, وأصبحت مرجعيات للكثير من الأفكار والأطروحات. وهناك حالة خاصة مع انتشار عولمة الإتصالات, فقد قلبت موازين الصحف العالمية بحيث باتت تتنافس في جذب قلب وعقل القارئ المثقف والمتخصص بتوفير ملحقات ثقافية أسبوعية بها, تعنى باستكتاب مجموعات متنوعة من ذوي الإختصاص والخبرة والدراية في مختلف صنوف العلوم والفنون والمعارف. وهؤلاء الكتاب والمفكرون باتوا ينشرون أطروحاتهم الثقافية على شكل مقالات طويلة تصل لبضع آلاف من الكلمات بعضها على سلاسل وأجزاء تصدر أسبوعيا وبحيث تشكل مجالا لتداول أطروحات أولية لكتب "تحت التأليف والنشر", يتم من خلالها مراجعة ومناقشة أطروحات سائدة وتفنيدها ومشاطرتها على منابر ثقافية عامة قبل نشرها في مجلات متخصصة لباحثين وطلبة ومتخصصين. وهذه المقالات الصحفية تكون بمثابة "اختبار" عام للأطروحات الفكرية التي يتناولونها وتنشر بشكل وتركيبة صحفية تخلو, بالطبع, من ذكر المصادر وتوثيقها توثيقا أكاديميا "تقليديا" لقلة مساحة النشر, لكن هذه المقالات الصحفية في الصفحات الثقافية عموما تناقش قضايا فلسفية ونظرية وأدبية جادة, وتستند لمراجع وملاحظات وتأملات قبل أن يتم تحريرها وإعادة إنتاجها وصياغة أفكارها العامة في أشكال أكثر جدية وبما يخضع للنشر الأكاديمي. لكن كتابة المقالات كانت تاريخيا وما تزال حديثا إحدى الوسائل الفعالة لمخاطبة عقول المثقفين والباحثين من المتخصصين وبلغة تخلو من التعقيدات الأكاديمية. وكم من مقال, وبخاصة في العلوم السياسية وعلوم الأجتماع, والفلسفة قد قلب بأطروحته العامة موازين العالم! فمقالات كبار المفكرين والسياسيين والتي تظهر يوميا في الصحف الرصينة تؤثر في الإقتصاد العالمي وتمحو دولا عن وجه الأرض. وبالمقابل كم من أطروحات بأوراق "محكمة" لم تجاوز حدود الأرشيفات و"اجترارات" الأبحاث التقليدية في بعض المعاهد والجامعات التي تشيع فيها منهجيات البحث الكلاسيكية الجامدة! وعموما هناك فروقات تركيبية بين المقالات والأوراق البحثية والأبحاث الأكاديمية والعلمية, لكن هذه الفروقات لا تعيب الأفكار ذاتها’ وسنعمد للكتابة حول الفروق بينها من خبرات متواضعة في مساحة قادمة حيث باتت هذه المساحة تضغط وتضيق علينا.  
  
وهكذا فبينما فتح البحث العلمي الغربي المتقدم الباب واسعا على مصراعيه أمام الكم الغزير الهائل من المعلومات ومصادرها غير المسبوقة بتسارع طرق المعرفة في عصر العولمة بحيث بات من المهم في عقيدته (مناقشة الأفكار وتحليلها بغض النظر عن مصدرها), ما تزال بعض معاهد العالم العربي تنبش في (الكتب والدوريات والمجلات المحكمة) بحثا عن معلومات لمراجعتها مراجعة سردية في مقدمة أبحاث طلبتها بما حجّر أفكار الطلبة وجمّد عقولهم عن المناقشة والإستنتاج والإستفادة من محيط المعلومات المتناقل عبر مصادر لا محدودة. والتساؤلات التي تثيرها هذه المساحة هي: هل من علاقة سببية بين تخلف البحث العلمي في معاهد العالم العربي وبين هذه النظرة المحدودة والقاصرة للمصادر التي يجب على الطلبة البحث فيها؟ وهل من علاقة خطية أو لوغاريتمية أو حلزونية بين النظرة السطحية لفكرة "تحكيم" الأبحاث والتحجر في إسار الأفكار بها, وبين ضرورة النظر للموضوع من زاوية مراجعة "الأفكار" ذاتها بغض النظر عن مصادرها وآلية إنتاجها في عصر العولمة؟ وهل من علاقة سببية بين الجفاف العلمي والأكاديمي ونقص الإنتاج البحثي في معاهد العالم العربي وبين سيادة هذه المدارس الكلاسيكية التي تقف على طوابير النشر بالمجلات المحكمة – ربما سعيا وراء الترقية الأكاديمية وزيادة الراتب؟ نترككم مع فنجان قهوة لمن داهمه النعاس وشكرا لمن استطاع مغالبة الممل والنعاس وقراءة هذه الجملة الختامية لهذا المقال الطويل.  
  
ملحوظة – هذا المقال ليس منشورا في أي مكان بعد سوى هذا المجمع, وهو ليس محكما بالمناسبة إلا من خلال عقل القارئ الذكي, وهذه دعوة للطلبة والباحثين للرجوع لما ورد فيه من أفكار شريطة وضعها على المجهر لمناقشتها لا لنقلها وقبولها قبولا حرفيا تلقينيا –

الكاتب  
وليد أحمد السيد  
لندن في 15 آذار 2010